

ويصح احرام رقيقه عنه ان امره بذلك اتفاقا وبدون امره صحيح عنده
 لا عندهما والرق وهو لغة الضعف ومنه رقة القلب وثوب رقيق
 ضعيف التسبيح واصطلاحا بحر حكى بمعنى ان الشارع لم يجعله اهلا
 لكثير مما يملكه المحرم مثل الشراة والقضاء والولاية ونحو ذلك وهو حق الله
 تعالى ابتداء بمعنى انه شرع جزاء للكفر فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة
 الله تعالى واخفقوا انفسهم بالبراع في عدم النظر والتأمل في آيات التوحيد
 جازاهم الله تعالى بجعلهم عبيد عبيد متمكين مبتدلين بمنزلة
 البرائم في الاصل ولهذا لا يثبت الرق على المسلم ابتداء لكنه في البقاء
 صار من الامور الحكيمة اي حكما من احكام الشرع من غير ان يرعى فيه
 معنى الجزاء وجزية العقوبة حتى يبقى العبد رقيقا وان اسلم واتقى
 ويكون ولد الامة المسلمة رقيقا وان لم يوجد منه الكفر وصار هذا
 كالخراج فان يثبت في ابتداء بطريق العقوبة حتى لا يبدا به على المسلم
 وصار في البقاء حكما حتى لو اشترى المسلم ارض خراج وجب الخراج
 به يصير له عرضة للتملك اي عوضا له فعل من الوضو يعني ان
 المرء بسبب الرق يصير معرضا ومنصوبا للتملك والعرضة خفية القضا
 يده بلا وسكينه والابتداء اي الامتوان وهو وصف لا يتجزى
 اي

الى الرق لا يحتمل التجزى بان يصير المرء وبعضه رقيقا ويبقى البعض حرا
 لانه اشرك الكفر ولا يتصور المرء وبعضه رقيقا ويبقى البعض حرا لانه اشرك الكفر
 ولا يتصور فيه التجزى وكذا لا يتصور له اجاب العقوبة على البعض مشاعا
 وفتح عليه في التوضيح بان محمول النسب اذا قرأه نصفه ملك فلان
 يجعل عبدا في شراة وجميع احكامه هو ومن الغيب ما نقله في ابداع
 ان عند الامام الرق يتجزى بثبوت اوزه والالان الاما ما اذا ظهر على جماعة
 من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن الانصاف جازي يكون حكمه
 وحكم مقتب البعوض في حالة البقاء سواءه كالعتق الذي هو ضده
 الى الرق لا يحتمل التجزى بان يعتق بعض العبد ويبقى البعض رقيقا
 لانه ليس تجزى الرق ضده كذا قالوا وتعتبر في التلويح بان اسلمنا
 امتناع تجزى الرق ابتداء لكن لان اسلم امتناعه بقاء لان ~~الرق~~ البعوض
 وصف الملك يقبل التجزى فيجوز ان يثبت الشرع للمولى حق الجزية
 في البعوض ويعمل العبد لنفسه في البعوض الاخر مشاعا ولا يثبت الشراة
 والولاية ونحو ذلك لان الرق يقبل التجزى ولا يلزمينية على كمال الاهلية
 فينضم برق البعوض فانه قيل الرق واجبة فتضادان فلا يعين بوصفا
 بارق ولا قائل بذلك بل المحل متصف بهما مشاعا كما اذا ملك زيد

٦٦
 في الرق لا يحتمل التجزى بان يصير المرء وبعضه رقيقا ويبقى البعض حرا
 لانه اشرك الكفر ولا يتصور المرء وبعضه رقيقا ويبقى البعض حرا لانه اشرك الكفر
 ولا يتصور فيه التجزى وكذا لا يتصور له اجاب العقوبة على البعض مشاعا
 وفتح عليه في التوضيح بان محمول النسب اذا قرأه نصفه ملك فلان
 يجعل عبدا في شراة وجميع احكامه هو ومن الغيب ما نقله في ابداع
 ان عند الامام الرق يتجزى بثبوت اوزه والالان الاما ما اذا ظهر على جماعة
 من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن الانصاف جازي يكون حكمه
 وحكم مقتب البعوض في حالة البقاء سواءه كالعتق الذي هو ضده
 الى الرق لا يحتمل التجزى بان يعتق بعض العبد ويبقى البعض رقيقا
 لانه ليس تجزى الرق ضده كذا قالوا وتعتبر في التلويح بان اسلمنا
 امتناع تجزى الرق ابتداء لكن لان اسلم امتناعه بقاء لان ~~الرق~~ البعوض
 وصف الملك يقبل التجزى فيجوز ان يثبت الشرع للمولى حق الجزية
 في البعوض ويعمل العبد لنفسه في البعوض الاخر مشاعا ولا يثبت الشراة
 والولاية ونحو ذلك لان الرق يقبل التجزى ولا يلزمينية على كمال الاهلية
 فينضم برق البعوض فانه قيل الرق واجبة فتضادان فلا يعين بوصفا
 بارق ولا قائل بذلك بل المحل متصف بهما مشاعا كما اذا ملك زيد